مشكلة الأمن الغذائي في مصر

"دراسة فى الجغرافيا السياسية"

إعداد

أميرة عبد اللاه علي حماد

معيدة بالقسم

إشراف

أ.د / سعيد أحمد عبده

أستاذ الجغرافيا البشرية بالكلية

أ.د/ محمود توفيق محمود

أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة الزقازيق

مقدمة :

يعد الغذاء أكثر حقوق الإنسان أهمية والذي يتمثل في حق الحصول علي كميات كافية ومتنوعة من الغذاء الآمن الذي يلبي احتياجاته الغذائية الأساسية، وبالتالي فإن مشكلة الغذاء من أهم المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة ، لاسيما فى ظل تزايد معدلات النمو السكانى وما يستتبعه من ضغط على الموارد المتاحة فى الدولة من أرض زراعية خصبة وموارد مائية ، ومن هنا حظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير للوفاء باحتياجات الزيادة السكانية الكبيرة استنادا إلي استثمار كل ما يمكن استثماره من موارد طبيعية زراعية ، وإن كانت هذه الموارد لم تعد متاحة بالقدر الذي يكفي لمواجهة الزيادة السكانية المطردة مع الأخذ في الاعتبار تصاعد حالة القلق علي حالة البيئة التي تفرض محددات جديدة باستمرار علي التنمية الزراعية .

وتمثلت مشكلة البحث في اتساع الفجوة الغذائية فى مصر خاصة فى السلع الغذائية الأساسية وتوجه الدولة نحو استيراد الغذاء من الخارج لسد هذا العجز، وبالتالى فزيادة اعتماد الدولة على الخارج لتوفير سلع الغذاء الأساسية يعرض الدولة للتبعية الغذائية وما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية بالغة الخطورة .

وتهدف هذه الورقة البحثية إلي دراسة المشكلة الغذائية في مصر والنتائج المترتبة عليها لذلك يمكن تناول الموضوع من خلال بعض المحاور أولها مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده ومؤشراته ، وثانيها دراسة المشكلة الغذائية من خلال الوضع الحالي للأمن الغذائي والواردات الغذائية ، ثم المحور الثالث الاعتماد علي العالم الخارجي لتوفير الغذاء .

المحور الأول : مفهوم الأمن الغذائي ومؤشراته

١- **مفهوم الأمن الغذائي:** تتعدد تعاريف الأمن الغذائي ولكنها تدور دائما حول قدرة المجتمع على تلبية احتياجات جميع سكانه من الغذاء الكافي والصحي خلال أي فترة من الزمن (عماره وعباس ، ٢٠٠٩ ،٣)، وتتبنى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية مفهوما خاصا بكل منها للأمن الغذائى وذلك لأهمية هذا الموضوع وما يرتبط به من آثار على الأمن القومى العام للدولة .

١-١ فقد عرف **البنك الدولى** الأمن الغذائى على أنه إمكانية حصول كل الناس فى كل الأوقات على الغذاء اللازم لنشاطهم وصحتهم ، ويتحقق الأمن الغذائى لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بمنظماته التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافى فى كل الأوقات حتى فى أوقات الأزمات وفى أوقات تراجع الإنتاج المحلى وتغير ظروف السوق الدولية (عبيد، حسن أحمد وآخرون،١٧،٢٠٠٦)

١-٢ **تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)** : ترى أن الأمن الغذائى يتحقق عندما يكون لجميع الناس فى جميع الأوقات لديهم القدرة المادية والاقتصادية والاجتماعية للحصول على كمية كافية وآمنه من الطعام الذى يلبى احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة United Nations Development programme, New York, 2009, (12)، ونجد أنه فى هذا التعريف اشترط أن الغذاء عامل أساسى لحياة صحية ونشيطة مع مراعاه أذواق المستهلكين وجوانب الحياه الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى فإن انعدام الأمن الغذائى يعرف بأنه موجود عندما يفتقر الناس الوصول الآمن أو الحصول على كميات كافية من

الأغذية السليمة للنمو الطبيعى ولحياة نشطة وصحية ، وقد يكون سبب انعدام الأمن الغذائى عدم توفر الغذاء ، أو عدم كفاية القوة الشرائية والتوزيع غير المناسب للدخل أو عدم كفاية استخدام الغذاء على مستوى الأسرة (The United Nations World Food Programme and CAPMAS 2011, p5)، وبالتالى فإن تحقيق الأمن الغذائى القومي لن يضمن وحدة تحقيق الأمن الغذائى الفردى ولكن لابد من اتباع سياسات مكملة مثل العدالة فى توزيع الدخل لرفع القوة الشرائية للمستهلكين.

١-٣ تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية : أقر وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فى إطار ما سمى بإعلان تونس للأمن الغذائى العربى فى يناير ١٩٩٦ بتونس المفهوم العربى للأمن الغذائى والذى يعنى أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلى أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة عربية وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخل الأفراد وإمكاناتهم المادية (عماره وعباس ، ٢٠٠٩ ،٤-) ، ومن خلال هذا التعريف نجد أنه اشترط تحقيق الأمن الغذائى من خلال الإنتاج المحلى أولاً (الاكتفاء الذاتى)، كما أن هذا المفهوم يقوم على أساس التبادل والتكامل فى إنتاج الغذاء بين دول الوطن العربى على أساس إنتاج السلع الغذائية التى لها ميزة نسبية فى الدول وتبادلها مع دول الوطن العربى .

وبناء على ماسبق فإنه يتحقق الأمن الغذائى من خلال توافر بعض الشروط وهى إنتاج أكبر قدر من السلع الغذائية الأساسية بالاعتماد على الذات والموارد الموجودة فى الدولة من خلال الميزة النسبية ووجود التكامل الاقتصادى والتعاون بين الدول لاستيراد السلع التى يعجز الإنتاج المحلى عن توفيرها ووجود الموارد اللازمة للاستيراد من عملات صعبة ، وكذلك توفير القدرة الشرائية للمواطنين ، وأيضا العمل على وجود مخزون استراتيجى من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب بما يكفى حاجة السكان فى أوقات العجز .

وبعبارة أخري فإن الأمن الغذائي يعرف بأنه قدرة الحكومة علي توفير احتياجات الغذاء الأساسية للمواطنين وضمان حد أدني من تلك الاحتياجات بانتظام وجعل الغذاء في متناول كل الأفراد وذلك لكي يتحقق شرط الوصول إلي الغذاء ، لذلك فعلي الحكومة اتباع السياسات اللازمة للوفاء بحق الفرد في الحصول علي الغذاء الآمن الذي يلبي احتياجاته الغذائية .

٢- أبعاد الأمن الغذائي : وفقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة فإنه يتحقق الأمن الغذائى عندما يتمتع جميع الناس فى جميع الأوقات بفرص الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الكافى والآمن الذى يلبى احتياجاتهم الغذائية كى يعيشوا حياة صحية ونشطة ويعد هذا التعريف أكثر شمولا لأبعاد الأمن الغذائى ، وبناء على هذا التعريف قد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مؤشرات لقياس حالة الأمن الغذائى كما يتضح من بيانات الجدول (١) :

- توافر الغذاء ويمثل هذا البعد جانب عرض الغذاء ويقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلى أو من الأسواق الخارجية .

- الحصول على الغذاء ويقاس بقدرة كافة الأفراد فى المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكانياتهم المادية وأيضا وفق ما يتبع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بذلك (رمضان وآخرون ،٢٠١١، ١٣)

- استخدام الغذاء : ويتعلق بوعى المواطنين بكيفية استخدام الغذاء بشكل أمثل لتحقيق تغذية سليمة وصحية ومفيدة وتمنحه الطاقة والسعرات الحرارية اللازمة لنشاطه .

جدول (١) مؤشرات لقياس أبعاد الأمن الغذائي وفق منظمة الفاو

مؤشرات الأمن الغذائى	البعد	
متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية	التوافر	العوامل المحددة الثابتة والمتحركة
متوسط قيمة إنتاج الغذاء		
نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات		
متوسط الإمدادات من البروتينات		
متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر		
النسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالى الطرقات	الوصول المادى	
كثافة الطرقات		
كثافة السكك الحديدية		
المؤشر المحلى لأسعار الأغذية	الوصول الاقتصادى	
الوصول إلى مصادر المياه المحسنة	الاستخدام	
الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة		
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب	التعرض للخطر	
النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري		
قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع		
الاستقرار السياسى وغياب العنف/الإرهاب	الصدمات	
تقلب الأسعار المحلية للأغذية		
تغير إنتاج الاغذية للفرد الواحد		
تغير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد		
انتشار نقص التغذية	الوصول	النتائج
نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء		
عمق العجز الغذائى		
معدل انتشار عدم كفاية الأغذية		
النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون الهزال	الاستخدام	
النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون التقزم		
النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون النقص فى الوزن		
النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص فى الوزن		

معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل		
معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة		
معدل انتشار النقص فى فيتامين "أ"		
معدل انتشار النقص فى اليود		

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة ، روما ، ٢٠١٣، ١٦ .

- الاستدامة ويرتبط هذا البعد بتحقيق الأبعاد السابقة دون التعرض للتقلبات والأزمات وضمانا لذلك لابد من وجود مخزون من السلع الغذائية الأساسية بما يكفى حاجة السكان فى أوقات العجز.

وبناء علي ماسبق فيتحقق الأمن الغذائى على مستويين المستوى القومي والمستوى الفردى ، ويتحقق الأمن الغذائى القومي عندما يكون لدى الدولة الكميات الكافية من الغذاء لإطعام سكانها إما عن طريق الإنتاج المحلى أو الواردات الغذائية ، أما الأمن الغذائى الفردى فيتحقق عندما يستطيع جميع الأفراد فى البلد الحصول على الغذاء الكافى، وبالتالي تكون الدولة والناس آمنين غذائيا عنما يوجد ما يكفي من الغذاء ووصول الناس إلي هذا الغذاء .

المحور الثاني: مشكلة الأمن الغذائي في مصر

ويتم دراسة الوضع الحالي للغذاء من خلال كمية الإنتاج المحلي من الغذاء، والغذاء المتوفر للاستهلاك للوقوف علي حجم الفجوة الغذائية في أهم السلع ومدي الاكتفاء الذاتي من هذه السلع ، ودراسة نسبة اعتماد مصر علي الواردات وقيمة هذه الواردات .

١- الوضع الحالي للأمن الغذائي في مصر

يعتمد الغذاء المتاح للاستهلاك علي مصدرين هما الإنتاج المحلى ويمثل المصدر الأول لتوفير الغذاء للسكان من كافة السلع الغذائية ، والمصدر الثانى الاعتماد علي الواردات من الخارج لسد عجز الإنتاج المحلى ، ويعتبر الأمن الغذائى المصرى فى مأمن من المخاطر إذا كان لدى الدولة صادرات من سلع وخدمات توفر التمويل اللازم من العملات الصعبة لواردات الغذاء، والجدول(٢) يوضح الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الأساسية وكمية الاستهلاك من هذه السلع فى مصر سواء من الإنتاج النباتى مثل الحبوب (القمح والأرز والذرة الشامية) والبقوليات (الفول والعدس) والسكر والفاكهة والخضر والمحاصيل الزيتية والمحاصيل النشوية ، أو الإنتاج الحيوانى (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان) والإنتاج السمكى ، كما يوضح الشكل (١) كمية الإنتاج والاستهلاك من أهم السلع الغذائية الأساسية عام ٢٠١٢ والفرق بينهما والذي يمثل مقدار الفجوة الغذائية .

جدول (٢) تطور كمية الإنتاج المحلى من السلع الغذائية في مصر وكمية الاستهلاك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)

أهم السلع الغذائية	٢٠٠١		٢٠٠٤		٢٠٠٧		٢٠١٠		٢٠١٢	
	الإنتاج المحلى ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	الإنتاج المحلى ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	الإنتاج المحلى ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	الإنتاج المحلى ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	الإنتاج المحلى ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن
الحبوب	١٧٦٨٠	٢٦٠١٣	١٩٣١٥	٢٥٤٨٣	٢٠٠٢٩	٢٩٨٠٥	٢١٢٧٣	٣٦٠٨١	٢٢٢٩٤	٣٢٤٤٧
القمح	٦٢٥٥	١٠٥٠٨	٧١٧٨	١١٧٤٨	٧٣٧٩	١٣٧٩٠	٧١٦٩	١٧٦٨٥	٨٧٩٥	١٥٧٨٢
الأرز	٣٦٠٧	٢٨٧٦	٤٣٨٣	٣٦٠١	٦٩٣٠	٣٦٣٥	٥٥٢٠	٤٩٩٢	٥٦٧٥	٥٥٤٩
الذرة الشامية	٦٨٤٢	١١٦٥٠	٦٧٢٨	٩١٠٥	٦٩٣٠	١١٣٩٩	٧٦٨٦	١٢٥٠٩	٦٨٧٧	١٠١٥٥
البقوليات	٥٢٦	٨٥٢	٤١٦	٨٢٣	٤٠٧	٨٠٦	٣٢٥	٦١١	٢٣٤	٥٣٣
الفول	٤٣٩	٦٧٦	٣٣٢	٥٠٣	٣٠٥	٤٦٢	٢٣٤	٣٩٥	١٤١	٣٦٣
العدس	٤	٩٥	٣	٨٧	٢	٨١	٢	١١٩	١	٦٤
المحاصيل الزيتية	٨٠٧	١٢٤٢	٧٩٥	١٠٤٠	٦٤٨	١٧٨٠	٤٦٦	٩٧٧	٥٢٣	١١٣٨
السكر	٩٩٣	١٣١٦	١٣٧٠	١٥٩٠	١٧٥٧	٢٠٠١	١٩٩١	٢٦٦١	٢٠٠٥	٢٩٠٠
اللحوم الحمراء	٦٩٥	٧٩٤	٨١٩	٩٢٧	٩٢١	١٢٤٧	٩٩٢	١١٨٣	٩٩٠	١١٥٥
لحوم الدواجن	٥٧٨	٥٧٧	٦٦١	٦٦١	٨٧٩	٨٨٨	٩٤٩	٩٧٧	١٠٣٧	١٠٧٤
الأسماك	٧٧٢	٩٥٠	٨٦٥	١٠٦٤	١٠٠٨	١٢٢٥	١٣٠٥	١٤٨١	١٣٧٢	١٦٠٥
الألبان	٣٩٥٤	٥١٩٨	٤٦٧٢	٥٣٩٧	٤٩٢٥	٦٧٠٧	٥٧٧٤	٦١٧٢	٥٨٤٩	٦٢٤٨
الفاكهة	٩١٩٨	٨٩٦٧	١٠١٢٤	٩٨٥٧	١١٨٧٠	١١٥٢٠	١١٤٩٨	١٠٤٤١	١٢٨٦٦	١١٩١١
الخضروات	١١٧٥٤	١١٧٣٨	١٣٩٢٢	١٣٨٨٦	١٥٦٥٩	١٥٥٧٧	١٥١٣١	١٤٩٧٥	١٥٤٠٥	١٥٢٢٣
المحاصيل النشوية	٢١٣٦ / ٢٢٩٣		٢٥٧١ / ٢٩٣٥		٢٩٣٤ / ٣٢٦٢		٤١٢٤	٣٨٦١	٥١٩٦	٤٧٨٩

المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لتطوير حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والاستهلاك لأهم السلع الزراعية ، أعداد متفرقة ،

- النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والاستهلاك لأهم السلع الصناعية .

يتضح من بيانات الجدول (٢) والشكل (١) عجز قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وبالتالي اللجوء إلي الاستيراد من الخارج والاعتماد علي العالم الخارجي لتوفير الغذاء للسكان .

- ولقد انعكست مظاهر عجز الإنتاج المحلي وقطاع الزراعة عن الوفاء باحتياجات السكان في تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي* في عدد من السلع الغذائية الأساسية ، **فالقمح** من أهم الحبوب الغذائية الذى يعتمد عليه رغيف الخبز، ومع ذلك فإن مصر غير مكتفية ذاتيا

*- تم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي اعتمادا على جدول رقم(٢) بناء علي المعادلة

نسبة الاكتفاء الذاتى = الإنتاج المحلى / المتاح للاستهلاك × ١٠٠ (غانم ، ١٩٩٧، ٤)

وتعتمد على الواردات لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فنجد أن نسبة الاكتفاء الذاتى ٥٩,٥% عام ٢٠٠١ انخفضت إلى ٤٠,٥% عام ٢٠١٠ ثم وصلت إلى ٥٥,٧% عام ٢٠١٢ وبالتالى فإن الإنتاج المحلى لا يوفر سوى نصف ما يستهلكه الشعب المصرى ، وكذلك بالنسبة **للذرة الشامية** فكانت نسبة الاكتفاء الذاتى منه ٥٨,٧% عام ٢٠٠١ ارتفعت إلى ٦٧,٧% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها ١٥,٣% عن عام ٢٠٠١ ، وكذلك **الأرز** فكانت نسبة الاكتفاء الذاتى ١٢٥,٤% عام ٢٠٠١ ثم بدأت فى الانخفاض تدريجيا ووصلت إلى ١٠٢,٣% عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها ١٨,٤% عن عام ٢٠٠١ .

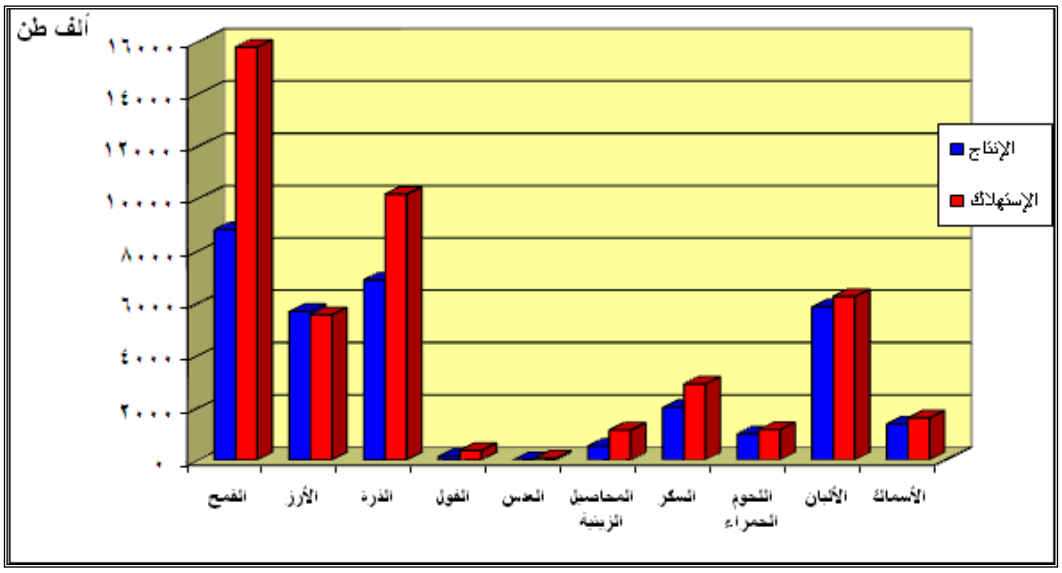

المصدر :/ عمل الطالبة اعتمادا علي بيانات الجدول (٢)

شكل (١) كمية الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية في مصر عام ٢٠١٢

- كما يعد **الفول والعدس** من أهم البقوليات فى مصر ومصدر هام للبروتين النباتى ، فانخفضت نسب الاكتفاء الذاتي للفول من ٦٤,٩% عام ٢٠٠١ إلى ٣٨,٨% عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها ٤٠,٢% ، وأما بالنسبة **للعدس** فنجد أن نسبة الاكتفاء الذاتى والتي لا تتعدي ٢% مما يعكس مدى الاعتماد الكامل على الخارج لتوفير هذه السلعة الإستراتيجية الهامة فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٤,٢% عام ٢٠٠١ إلى ١,٦% عام ٢٠١٢ ممايعكس مدى عجز الإنتاج المحلى عن سد حاجة الاستهلاك وبالتالى يعكس مدى الاعتماد على الخارج وبالنسبة **للمحاصيل الزيتية** فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٦٥% عام ٢٠٠١ إلى ٤٦% عام ٢٠١٢ ، وبالتالى مدى الاعتماد على الخارج وبالتالى زيادة قيمة الواردات وعجز فى الميزان التجارى مما يؤدى إلى تبعية مصر للخارج ، **وسكر القصب والبنجر** انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر مكرر من ٧٥,٥% عام ٢٠٠١ إلى ٦٩% عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها ٨,٩% عن عام ٢٠٠١ ، كما انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتى من **اللحوم الحمراء** من ٨٧,٨% عام ٢٠٠١ إلى ٨٥,٧% عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها ٢,١% عن عام ٢٠٠١ .

- وتزداد الفجوة الغذائية في مصر نتيجة عجز الإنتاج المحلي عن الوفاء باحتياجات السكان كنتيجة لتزايد أعدادهم بمعدلات سريعة والضغط علي المساحة المزروعة أدي ذلك إلي استمرار تناقص نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في مصر ، كما يتضح من بيانات الجدول (٣) والشكل (٢)، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة حوالي ٠,١٤٥فدان (٣,٥ قيراط) عام ١٩٨٣، إلى ٠,١١ فدان/فرد (٢,٦قيراط) عام ٢٠١٢ ، بمعدل تناقص ٢٦,٣% ، ويرجع ذلك إلي النمو البطئ للمساحة المزروعة مقابل النمو السكاني السريع حيث بلغ معدل الزيادة في المساحة المزروعة نحو ٥١,٧% بينما بلغ معدل الزيادة في السكان نحو ٨٧,٧% بين عامي ١٩٨٣ و٢٠١٢، بالإضافة إلى الزحف العمرانى على الأرض الزراعية في الوادي والدلتا فوصل حجم التعدى على الأرض الزراعية بالبناء نحو ٥٩٨٠٨ فدان منذ عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٦/١٤ بمتوسط سنوى ١٤٨٥٢ فدان ، ويعد هذا مؤشر غاية فى الخطورة نظرا لفقد أهم الموارد الطبيعية لقيام الزراعة وانعكاس ذلك على الأمن الغذائى المصرى نتيجة لهذا الفقد المستمر في الأرض الزراعية .

جدول (٣) متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية في مصر خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٢)

السنة	عدد السكان بالألف نسمة	المساحة المزروعة بالألف فدان	نصيب الفرد من الأرض الزراعية	
			فدان/نسمة	قيراط/نسمة
١٩٨٣	٤٥٧٢١	٦٦٣٥	٠,١٤٥	٣,٥
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٦٨٥٤	٠,١٤٢	٣,٤
١٩٨٩	٥٤٢١٠	٧٠٠٩	٠,١٢٩	٣,١
١٩٩٢	٥٦١٩٢	٧١٢٠	٠,١٢٧	٣,٠
١٩٩٥	٥٨٩٠٠	٧٢٧٦	٠,١٢٤	٢,٩٦
١٩٩٨	٦١٣٤١	٧٧٦١	٠,١٢٦	٣،
٢٠٠٠	٦٣٩٧٥	٧٧١٨,٧	٠,١٢١	٢,٩٠
٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٨١١٣	٠,١١٩	٢,٨٦
٢٠٠٦	٧٢٧٩٨	٨٤١١	٠,١١٦	٢,٧٧
٢٠٠٩	٧٦٩٢٥	٨٧٨٣	٠,١١٤	٢,٧٤
٢٠١٢	٨٢٥٥٠	٨٧٩٩,٤	٠,١٠٧	٢,٥٦

المصدر:/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سنوات متفرقة

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرات الإحصاءات الزراعية ، سنوات متفرقة / تم حساب متوسط نصيب الفرد بالفدان والقيراط

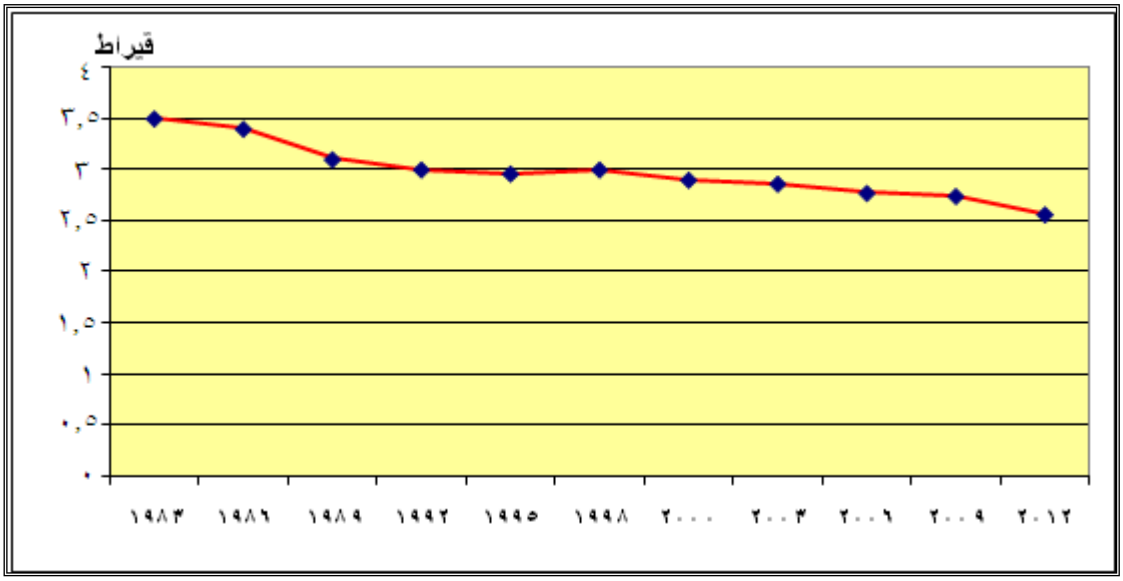

المصدر :/ عمل الطالبة اعتمادا علي بيانات الجدول (٣)

شكل(٢) متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٢)

- ولسد الفجوة الغذائية لابد من زيادة المساحة المزروعة وزيادة عمليات التوسع الزراعي الأفقي ، فبلغت المساحة المزروعة عام ٢٠١٢ نحو ٨,٩ مليون فدان ، كما تعد الزراعة المستهلك الأول للموارد المائية المتاحة في مصر ، كما يتضح من بيانات الجدول (٤) حيث تستهلك الزراعة نحو ٨٦,٧% من إجمالي الموارد المائية المتاحة لعام ٢٠١١/٢٠١٠
- ويزيد من مشكلة الغذاء أن مصر تعاني فجوة مائية ويستفاد من بيانات الجدول (٤) وجود عجز في الميزان المائي وزاد هذا العجز من ٠,٧٣مليارم٣ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلي ٣,٤٩مليارم٣ عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، كما نلاحظ اعتماد مصر الكامل علي نهر النيل فتمثل حصة مصر من نهر النيل نحو ٩٧,٦% من إجمالى الموارد المائية المصرية المتاحة ، وذلك على اعتبار أن المياه الجوفية السطحية فى الوادى والدلتا ومياه الصرف الزراعى والصحى المعاد تدويرها واستخدامها لا تعد موارد مائية إضافية لأنها فى الأصل جزء من مياه النيل، وهنا يكمن التحدى الخطير الذى تواجهه مصر حيث تستمد ماءها من خارج حدودها (توفيق، ٢٠٠٩، ٩٣) ، وفي الوقت الذى تحتاج فيه مصر لزيادة حصتها المائية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان والتوسع في الرقعة الزراعية لسد العجز في الإنتاج الغذائي إلا أنه تعالت الأصوات وتصاعدت مطالب دول المنبع في مياه النيل وأعلنت حقها في استخدام مياه النيل بغض النظر عن الاتفاقيات المبرمة منذ الاستعمار ، كما أعلنت عدم اعترافها بهذه الإتفاقيات بحجة أنها كانت دول خاضعة للاستعمار وأن هذه الاتفاقيات تنتقص من سيادتها ، كما شرعت أثيوبيا في بناء سد النهضة علي النيل الأزرق أهم رافد للنيل دون الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق لدولتي المصب مصر والسودان .

جدول (٤) الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠١١)

الموارد المائية المتاحة					استخدامات الموارد المائية المتاحة				
المورد	٢٠٠٨/٢٠٠٩		٢٠١٠/٢٠١١		الاستخدام	٢٠٠٨/٢٠٠٩		٢٠١٠/٢٠١١	
	مليار م٣	%	مليار م٣	%		مليار م٣	%	مليار م٣	%
حصة مصر من مياه النيل	٥٥,٥	٧٧,٤	٥٥,٥	٧٩	**الزراعة**	٦٢,٢	٨٥,٩	٦٠,٩	٨٢,٦
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	٦,٢	٨,٦	٦,٣	٨,٩٧	**الفاقد بالبخر من النيل والترع**	٢,١	٢,٩	٢,١	٢,٨
تدوير مياه الصرف الزراعي	٨,٧	١٢,١	٥,٨	٨,٢٦	**الشرب والأغراض المنزلية**	٦,٦	٩,١	٩,٥٥	١٣
تدوير مياه الصرف الصحى	٠	٠	١,٣	١,٨٥	**الصناعة**	١,٣٣	١,٨	١,٢	١,٦
الأمطار والسيول	١,٣	١,٨	١,٣	١,٨٥	**الملاحة النهرية**	٠,٢	٠,٣	--	--
تحلية مياه البحر	٠	٠	٠,٠٦	٠,٠٩					
الإجمالي	٧١,٧	١٠٠	٧٠,٢٦	١٠٠	**الإجمالي**	٧٢,٤٣	١٠٠	٧٣,٧٥	١٠٠

المصدر :/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٢٠١٠،ص ٤٩٠، وعام ٢٠١٣،ص ٤٩٩.

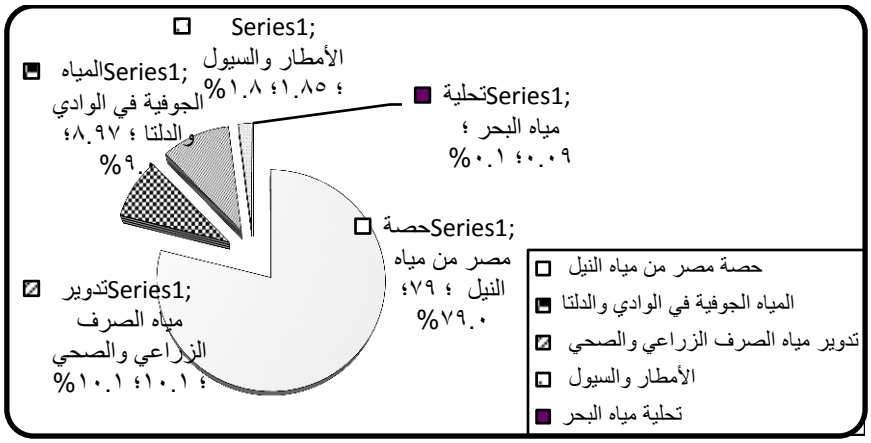

المصدر:/ عمل الطالبة اعتمادا علي بيانات الجدول (٤)

شكل (٣) الموارد المائية المتاحة فى مصر وفقا للمصدر عام ٢٠١٠/٢٠١١

بالإضافة إلى أن متوسط نصيب الفرد المصري من المياه آخذ فى التناقص باستمرار فبلغ ١٩٤٨م٣ عام١٩٦٢م وتناقص إلى ٦٩٤م٣ عام٢٠١١م ووصوله ما دون خط الفقر المائى ودخول مصر عصر الندرة المائية (United Nations development, 2013, 140 programme,)

٢- **الواردات الغذائية :** نظرا لوجود عجز في الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الأساسية فتعتمد الدولة علي الواردات واستيراد هذا العجز من الأسواق الخارجية ، ويتوقف حجم الواردات علي مقدار العجز في الإنتاج المحلي وقدرة الدولة عي سد قيمة فاتورة وارداتها من هذه السلع ، والجدول (٥) يوضح نسبة اعتماد مصر على الواردات لأهم السلع الغذائية

جدول (٥) نسبة اعتماد مصر على الواردات من الخارج لأهم السلع الغذائية سنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠١٢)

أهم السلع الغذائية	٢٠٠١			٢٠٠٧			٢٠١٢		
	الواردات بالألف طن	المتاح للاستهلاك بالألف طن	نسبة الواردات %	الواردات بالألف طن	المتاح للاستهلاك بالألف طن	نسبة الواردات %	الواردات بالألف طن	المتاح للاستهلاك بالألف طن	نسبة الواردات %
القمح	٤٤١٣	١٠٥٠٨	٤٢	٥٩١٦	١٣٧٩٠	٤٢,٩	٦٥٦١	١٥٧٨٢	٤١,٦
الذرة الشامية	٤٧٩٧	١١٦٥٠	٤١,٢	٤٤٧٤	١١٣٩٩	٣٩,٢	٣٢٨٤	١٠١٥٥	٣٢,٣
الفول	٢٤٣	٦٧٦	٣٥,٩	٣٠١	٥٩١	٥٠,٩	٢٣٧	٣٦٣	٦٥,٣
العدس	١١٣	٩٥	١١٨,٩	٨٤	٨٥	٩٨,٨	٧٦	٦٤	١١٨,٨
المحاصيل الزيتية	٤٤١	١٢٤٢	٣٥,٥	١١٤٨	١٧٨٠	٦٤,٥	٦٤٩	١١٣٨	٥٧
السكر	٢١٦	١٣١٦	١٦,٤	٤١٩	٢٠٠١	٢٠,٩	١٢٧٣	٢٩٠٠	٤٣,٩
اللحوم الحمراء	٩٩	٧٩٤	١٢,٥	٣٢٨	١٢٤٧	٢٦,٣	٢٠٨	١١٥٥	١٨

المصدر/ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية والسلع الصناعية ، سنوات متفرقة ، وتم حساب النسب المئوية للاعتماد علي الواردات .

تشير بيانات الجدول (٥) إلى اعتماد مصر بنسب كبيرة على واردات الغذاء من الخارج ، فنجد بالنسبة **للقمح** تعتمد مصر على الخارج بنسبة ٤١,٦% عام ٢٠١٢ لسد الفجوة الغذائية أى أن الواردات من الخارج توفر أقل قليلا من نصف المتاح للاستهلاك مما يدل على التبعية الغذائية للخارج ، وبالنسبة **للفول** فزادت نسبة اعتماد مصر على الخارج من ٣٥,٩% إلي ٦٥,٣% عام ٢٠١٢ ، كما يزداد اعتماد مصر علي الخارج لتوفير سلعة **العدس** فتعتمد كليا على الخارج بنسبة ١١٨,٨% عام ٢٠١٢ فى توفير هذه السلعة الهامة مما يدل على مدى تبعية مصر للخارج ، وبالنسبة **للمحاصيل الزيتية** فتعتمد على الخارج بنسبة كبيرة أيضا فكانت النسبة حوالى ٣٥,٥% عام ٢٠٠١ زادت إلى ٥٧% عام ٢٠١٢ ، وبالنسبة **للسكر** فزاد اعتماد مصر على الخارج بنسبة كبيرة من ١٦,٤% عام ٢٠٠١ وصلت إلى ٤٣,٩% عام ٢٠١٢ ، وبالنسبة لللحوم وصلت نسبة اعتماد مصر على الخارج إلى ١٨% عام ٢٠١٢، مماسبق يتضح مدى اعتماد مصر على الخارج لتوفير أهم سلع الغذاء الاستراتيجية والتى لاغنى عنها للشعب المصرى وبالتالى تبعية مصر للخارج .

- ويزداد الأمر خطورة عندما نجد أن مصر تستورد نحو ٣,٧% من إجمالى واردات العالم من القمح وكانت تحتل المركز الثامن من بين الدول المستوردة للقمح وذلك عام ٢٠٠٤، زادت هذه

النسبة لتصل إلى ٦,٦% من إجمالى واردات العالم من القمح عام ٢٠٠٧ ، ووصلت إلى ٧,٢% من إجمالى واردات العالم من القمح عام ٢٠١٠ ومصر بذلك تحتل المركز الأول فى استيراد القمح على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن ، كذلك زادت نسبة اعتماد مصر على واردات الذرة فتستورد نحو ٣,٩% من إجمالى واردات العالم من الذرة عام ٢٠٠٦ زادت هذه النسبة لتصل إلى ٦,٥% من إجمالى واردات العالم من الذرة عام ٢٠١١ ، وبذلك تحتل المركز الرابع من بين دول العالم المستوردة للذرة (حسبت من WWW.FAOSTAT.Org)

- وبالتالى فإن وجود عجز كبير فى السلع الغذائية وخاصة الحبوب والاعتماد على الواردات بنسبة كبيرة لتغطية هذا العجز ومع التقلبات فى الأسعار العالمية للسلع الغذائية ينعكس ذلك على تكاليف استيراد الغذاء وتوفيره للمجتمع المصري ويؤدي إلي زيادة العجز فى الميزان التجارى الغذائى نتيجة ارتفاع تكاليف فاتورة الواردات الغذائية ، والجدول (٦) يوضح قيمة الواردات من أهم السلع الغذائية لمصر والتى تتنوع ما بين سلع زراعية خام ووسطية وسلع استهلاكية

جدول (٦) قيمة الواردات من بعض السلع الغذائية كمتوسط للفترات (٢٠٠١- ٢٠٠٦) و(٢٠٠٧- ٢٠١٢)

السلعة	متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)		متوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)	
	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%
القمح ودقيق القمح	٤٦٣٠,١	٢١,٠	١٦٢١٠,١	٢١,٨
الذرة الشامية	٣٤٦٧,٢	١٥,٨	٩٥٨٤,٥	١٢,٩
زيوت الطعام والشحوم والدهون	٢٠٠٩,٩	٩,١	٨٦١٥,٦	١١,٦
السكر مكرر	٢٨٥,٦	١,٣	٤٢٧,٩	٠,٦
اللحوم (مبردة ومجمدة)	١٧٣٧,٣	٧,٩	٥٩٤١,٩	٨
الألبان	٢٠٦٧,٥	٩,٤	٣٦٩٦,٨	٥
الإجمالي	١٤١٩٧,٦	٦٤,٥	٤٤٤٧٦,٨	٥٩,٥
إجمالي الواردات الغذائية	٢١٩٩٦,٤	-	٧٤٢٦٣,٢	-

المصدر :/ حسبت وجمعت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة

يتضح من بيانات الجدول (٦) والشكل (٤) ما يلى :

١- يحتل القمح المرتبة الأولى فى قائمة الواردات الغذائية المصرية من حيث الأهمية فبلغ متوسط قيمة الواردات السنوية من محصول القمح نحو ٤٦٣٠,١ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) تمثل ٢١% من متوسط جملة الواردات الغذائية . ارتفعت إلى نحو ١٦٢١٠,١ مليون جنيه تمثل نحو ٢١,٨% كمتوسط للفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) ، كما أن مصر استوردت نحو ٤,٩ مليون طن قمح عام ٢٠٠٠ مثلت نحو ٤,٢% من إجمالى القمح المستورد فى العالم وازدادت الكميات المستوردة من القمح وأصبحت مصر تحتل المرتبة الأولى من بين دول العالم المستوردة للقمح واستوردت نحو ١٠,٦ مليون طن عام ٢٠١٠ لتمثل نحو ٧,٢% من

إجمالى القمح المستورد في العالم (١٤٦,٧ مليون طن) ومنذ عام ٢٠٠٦ ومصر تحتل المركز الأول من حيث استيراد القمح .

٢- شكل (٤) تطور قيمة وارادات مصر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)

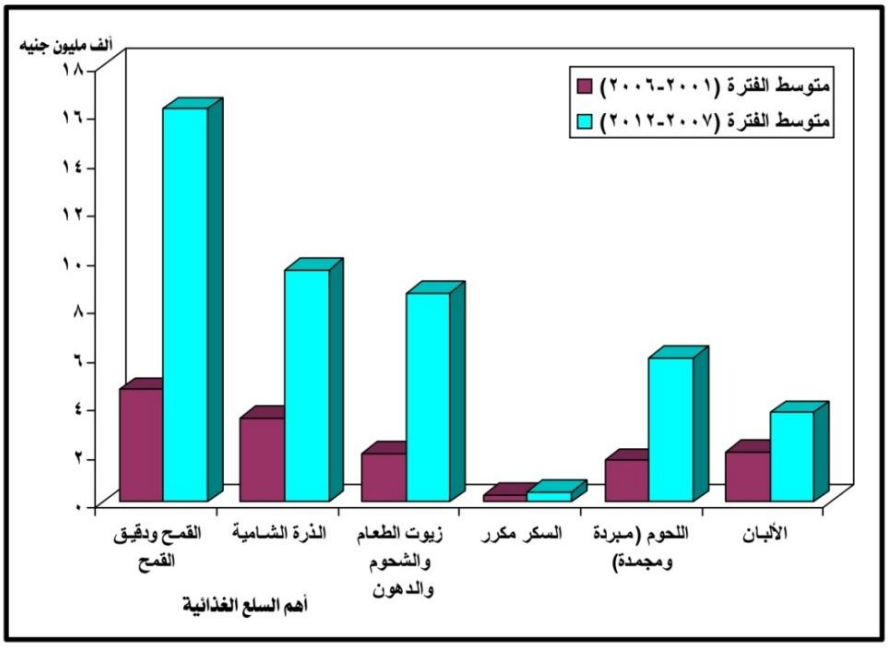

المصدر :عمل الطالبة اعتمادا علي بيانات الجدول (٦)

٣- يحتل الذرة المرتبة الثانية فى قائمة الواردات الغذائية المصرية كما يتضح من الجدول وارتفعت قيمة الواردات السنوية من الذرة من ٣٤٦٧,٢ مليون جنيه كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) إلى نحو ٩٥٨٤,٥ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) ولكن انخفضت الأهمية النسبية من ١٥,٨% إلى ١٢,٩% من إجمالى قيمة الواردات الغذائية ، كما تحتل مصر المرتبة الرابعة بين الدول المستوردة للذرة ، وقد بلغت الواردات المصرية من الذرة ٣,٨ مليون طن تمثل نحو ٣,٩% من إجمالى الكميات المعروضة فى الأسواق العالمية عام ٢٠٠٦ زادت إلى ٧ مليون طن عام ٢٠١١ لتمثل نحو ٦,٥% من إجمالى كميات الذرة المستوردة على المستوى العالمى حسبت من (www.faostat.org) .

٤- تأتى سلع زيوت الطعام واللحوم والدهون بعد ذلك فى المرتبة الثالثة ومثلت قيمة وارداتها ٩,١% من إجمالى قيمة الواردات الزراعية الغذائية كمتوسط للفترة (٢٠٠١ -٢٠٠٦) لترتفع إلى نحو ١١,٦% من إجمالى قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٧ -٢٠١٢)

٥- بالنسبة للسلع الاستهلاكية مثل اللحوم والألبان فنجد اللحوم بلغت قيمة وارداتها نحو ٧,٩% من إجمالي قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠٠٦) ارتفعت إلى ٨% خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) من جملة قيمة الواردات الغذائية المصرية ، ثم تأتى الألبان وبعد ذلك السكر كما يتضح من بيانات الجدول(٦) ونجد أن قيمة واردات الحبوب (القمح والذرة)

ساهمت بنحو ٣٤,٧% من إجمالى قيمة الواردات الغذائية السنوية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)

وبالنسبة لمعدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الغذائية فقد بلغ نحو ٤١,٩% كمتوسط للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) ثم بلغت نحو ٤١,٧% خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) على الرغم من زيادة قيمة الصادرات الكلية لمصر من ٥٢,٥ مليار جنيه كمتوسط للفترة (٢٠٠١ -٢٠٠٦) إلى ١٧٨,١ مليار جنيه كمتوسط للفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) ثم ارتفعت قيمة الواردات الغذائية عام ٢٠١٣ إلى ٨٩٨,٢ مليار جنيه لتمثل نحو ١٩,٧% من إجمالى قيمة الواردات البالغة ٤٥٦ مليار جنيه ، وانخفضت الأهيمة النسبية لقيمة الصادرات الغذائية لتمثل نحو ٩,٩% من جملة الصادرات المصرية ، حيث انخفضت قيمة الصادرات الغذائية من ٢٧ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) إلى ١٩,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣ ، وبالتالي بلغت نسبة المدفوعات من جملة الصادرات المصرية عن قيمة الواردات الغذائية نحو ٤٤,٩% بعدما كانت ٤١,٧% خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) (جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي)

وبما أن الدولة التى تلتهم وارداتها الغذائية ٣٠% أو أكثر من حصيلة صادراتها تكون فى وضع حرج وتقع فى منطقة التبعية الغذائية (أعمال الملتقى الثقافى الثانى ، ١٩٩٤، ٢٨) ، وبناء علي ما سبق تقع مصر فى منطقة التبعية الغذائية ، وما يترتب علي ذلك من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية علي الدولة .

وبالرغم من أن الواردات تسهم فى تحقيق الأمن الغذائى المصرى عن طريق سد العجز بين الإنتاج المحلى للغذاء واستهلاكه وتوفير الإمدادات الغذائية للمجتمع المصرى ، إلا أن الاعتماد على تحقيق الأمن الغذائى من خلال الاستيراد من الخارج له بعض المخاطر ، حيث تتعرض الدولة لتقلبات الأسعار العالمية وتزيد قيمة وارداتها الغذائية ومن ثم زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة أعباء فاتورة الواردات ، وبالتالى فإن المشكلة لا تتمثل فى توفير الإمدادات المالية لتمويل واردات الغذاء إنما مدي توفر الغذاء فى الأسواق العالمية ، لذلك فإن تحقيق الأمن الغذائى يعد بمثابة توفير حد أدنى من الاحتياجات الغذائية للمجتمع المصرى بانتظام وضمان استمراره .

المحور الثالث : الاعتماد علي العالم الخارجي لتوفير الغذاء

نظرا لإتساع الفجوة الغذائية بين الإنتاج الغذائي ومعدلات الاستهلاك المتزايدة وتدني نسب الاكتفاء الذاتي، أدي ذلك إلي اتجاه الدولة نحو الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز وتلبية احتياجات السكان المتزايدة .

ونظراً لأن الحبوب تعد الركيزة الأساسية للإنتاج الغذائي خاصة في الدول النامية ، وبالتالي فإن التغير في إنتاجها يعد مؤشر معبر عن حالة الغذاء بوجه عام (عبدالسلام، ١٩٩٨، ١٩) ، كما يعد القمح أهم المحاصيل الغذائية الاستراتيجية في مصر لاعتماد رغيف الخبز أساس الغذاء المصري علي هذا المحصول الاستراتيجي ، وبالتالي فيعد القمح الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المصري ، فلم يغطي الإنتاج المحلي من هذا المحصول سوي ٥٥,٧% من

احتياجات السكان ، ويرجع ذلك إلي تزايد معدلات الاستهلاك الغذائي من هذا المحصول عن معدلات الإنتاج ، فبلغ معدل الزيادة في في استهلاك القمح خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) نحو ٥٠,٢% ، بينما بلغ معدل الزيادة في الإنتاج نحو ٤٠,٦% خلال نفس الفترة ، مما أدي إلي وجود فجوة غذائية ، وتوجه الدولة نحو الاستيراد للحصول علي كميات القمح المطلوبة ، ونتيجة لاتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك زادت واردت القمح من ٤,٤مليون طن عام ٢٠٠١ إلي ٦,٦ مليون طن عام ٢٠١٢ بمعدل زيادة ٤٨,٧% ، ونتيجة لذلك أصبحت مصر تحتل المرتبة الأولي من بين الدول المستوردة لهذا المحصول فستورد نحو ٧,٢% من جملة القمح المستورد في العالم، والجدول (٧) يوضح التوزيع الجغرافي لواردات مصر من القمح لمتوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

جدول (٧) التوزيع الجغرافي لواردات مصر من القمح لمتوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

الدولة	كمية الواردات		قيمة الواردات (بالألف جنيه)
	طن	%	
روسيا الإتحادية	٢٥٨٩٦٥٦	٣٧,٣	٦٠٣٩,٥٨٣
روسيا البيضاء	٢١٩٩٢٣	٣,٢	٣٥٩,١٩٢
أوكرانيا	٣٤٣٨٦٠	٥	١٦١٦,٧٤٩
الولايات المتحدة	١٣٦٧٨٤١	١٩,٧	٢٧٨٦,٥٢١
كندا	١١٩٦٠٨	١,٧	٢٣٨,٣٤٩
الأرجنتين	٢٠٠٢٥٥	٢,٩	٥٠٧,٣٦٧
استراليا	٤١٦٦٢٨	٦	٩١٠,٨٣١
فرنسا	٨٤٩٢٢٥	١٢,٢	١٤٦٦,٩٥١
البرازيل	٢٠١٢٢	٠,٣	١٠٤,٩٥٢
كازخستان	١٩٨٥٨٩,٨	٢,٩	١٤٦٦,٨٦
دول آخري	٦١٩١٢٥,٢	٨,٩	٧١٢,٧٤٦
إجمالي الواردات	٦٩٤٤٨٣٣	١٠٠	١٦٢١٠١٠٠

المصدر :/ جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

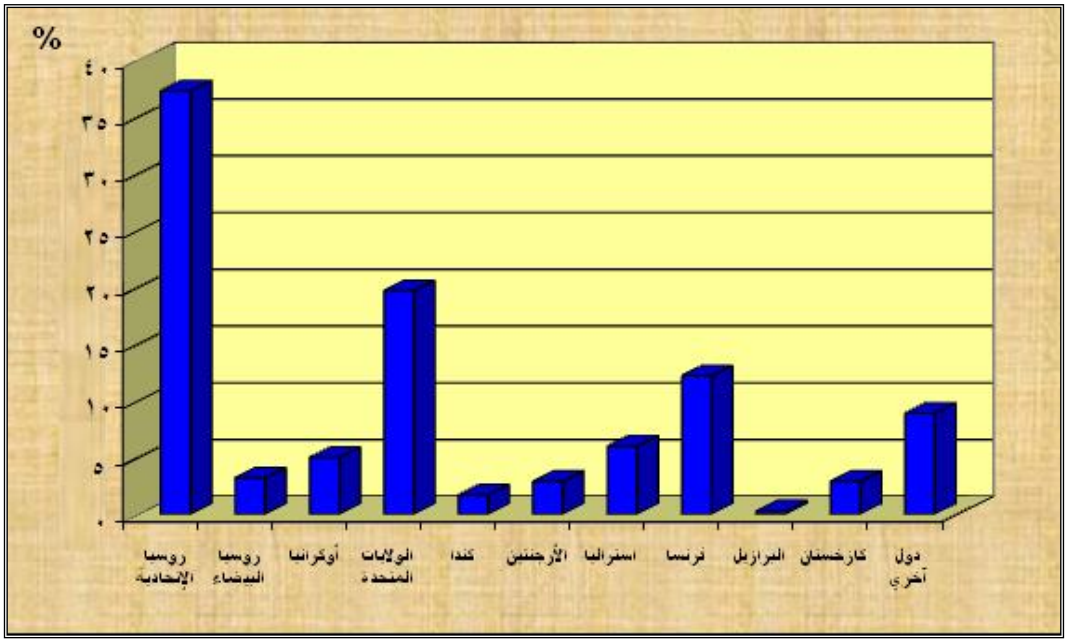

المصدر : بيانات الجدول (٧)

شكل (٥) التوزيع الجغرافي لنسبة واردات مصر من القمح لمتوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

من بيانات الجدول (٧) والشكل (٥) اتضح وصول كمية واردات مصر من القمح إلي ٦,٩مليون طن كمتوسط للفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) بقيمة ١٦,٢ مليار جنيه ، كما تركزت واردات مصر من هذا المحصول في أربعة دول رئيسية هي روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا حيث تساهم بنسبة ٧٥,٢% من إجمالي كمية واردات القمح المصري ، وتمثل روسيا الاتحادية النصيب الأكبر من واردات مصر بنحو ٣٧,٣% من إجمالي كمية الواردات بقيمة وصلت إلي ٦مليار جنيه ، ثم في المرتبة الثانية الولايات المتحدة تمثل نحو ١٩,٧% ، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة استوردت منها مصر نحو ١٢,٢% من إجمالي واردات مصر ، وبالتالي فإن عجز مصر عن توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وزيادة الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية يعرضها للتبعية وعدم الاستقلال والضغط من قبل الدول المصدرة لها، وبالتالى يتعرض الأمن القومى المصرى للخطر والتهديد علي اعتبار أن الأمن الغذائى من أهم أركان تحقيق الأمن القومى (هاشم ،٢٠٠٣، ٦٨) ، وبالتالى فإن من أهم آثار الفجوة الغذائية على مصر والاعتماد علي الواردات **التبعية الغذائية للخارج** ومن ثم التبعية السياسية والاقتصادية وما لها من آثار على النمو الاقتصادى والأمن القومى المصرى .

ومن شأن التبعية الغذائية والتى توجد كنتيجة تدهور أوضاع الأمن الغذائى فى الدولة أن تضر بالقرار السياسى لهذه الدولة وتقيده وتزيد من فعالية استخدام سلاح الغذاء من جانب الدول المصدرة للغذاء أو المانحة للمعونات الغذائية ضد الدولة التابعة أو المستقبلة لمعونات الغذاء (أى استخدامه كأداة من أدوات الاستمالة السياسية أو التهديد بسحب المعونة كعقوبة سياسية لما تعتبره هذه الدول ضد مصالحها ومصالح حلفاؤها)، كما حدث فى مصر بعد حرب يونيو عندما وافق

مجلس الشيوخ الأمريكى على وقف اتفاقيات فائض المحاصيل الزراعية لمصر كعقوبة سياسية لها بحجة قيام مصر بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وأصدقاؤها (أعمال الملتقى الثقافى الثانى ، ١٩٩٤ ، ٢٣) ، كما تسبب ارتفاع درجات الحرارة في روسيا الاتحادية في صيف ٢٠١٠ والتي تعد أكبر مصدر للقمح إلي تراجع إنتاجها بنسبة تتراوح مابين ٣٥-٤٠% واضطرت إلي حظر وإلغاء التعاقدات مع الدول المستوردة للقمح الروسي وعلي رأسها مصر (توفيق، ٢٠١١، ٢٨٨)، وبالتالى يعد تحقيق الأمن الغذائي أحد أركان الاستقلال الاقتصادي والسياسي لأي دولة ولهذا تسعى كل دولة لحقيق أمنها الغذائي للقضاء على الجوع والتخلص منه نهائياً لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، إذ يعتبر توفير الغذاء للشعب ذو أهمية كبيرة في خلق قوة الدولة سواء في وقت السلام أو الحرب وإن امتلاك الدولة للغذاء يؤدي إلى عدم اعتماد الدولة على الخارج لسد احتياجات شعبها الغذائية (صادق ، ٢٠١٣، ٥٩) .

وخلاصة القول :

إن من أهم النتائج المترتبة علي الفجوة الغذائية في مصر **التبعية الغذائية** وهى اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى توفير الاحتياجات الغذائية لسد الفجوة وخضوعها للسوق الخارجى وفق ما يمليه عليها من شروط وتلجأ إلى الحصول على الغذاء بأى ثمن وبالتالى تكون موضع ابتزاز سياسى واقتصادى من قبل الدول المصدرة التى تتمتع بفائض من السلع الغذائية، كما أن تحقيق الأمن الغذائى يعزز من مفهوم سيادة الدولة واستقلاليتها ويجنب وقوعها فى منطقة التبعية الغذائية والتى تؤدى إلى استخدام الغذاء كسلاح في يد الدول المصدرة له ضد الدول المستوردة مما يؤدى إلى التبعية وما يترتب علىها من أضرار على الاقتصاد المصرى.

الخاتمة

أولا النتائج :

بعد هذا العرض لمشكلة الأمن الغذائي في مصر يمكن التوصل إلي بعض النتائج التالية:

١. تبين من خلال ما سبق أن مصر تواجه مشكلة غذائية تمثلت في تناقص نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية فبلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من للقمح ٥٥,٧% وللذرة ٦٧,٧% ، وللفول ٣٨,٨% ولم تتعد ٢% للعدس
٢. زيادة اعتماد الدولة علي الإستيراد لسد الفجوة الغذائية أدي إلي زيادة قيمة فاتورة الواردات الغذائية والضغط علي ميزان المدفوعات ومن ثَمَ زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.
٣. ترتب علي زيادة الإعتماد علي السوق الخارجي لتوفير الغذاء وقوع مصر في منطقة التبعية الغذائية، بالإضافة إلي التعرض لتقلبات الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار في الخارج يؤدي إلي ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية وما يترتب علي ذلك من عمليات شغب وتهديد الأمن والإستقرار في الدولة والتأثير علي محدودي الدخل .

ثانيا التوصيات :

١. زيادة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من خلال زيادة حجم الإستثمارات الموجهه لهذا القطاع الحيوي الهام وزيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض العجز في الميزان التجاري الغذائي .

٢. التوسع في مساحة القمح واستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية .

٣. حماية الأرض الزراعية فى الوادى والدلتا من الزحف العمرانى من خلال رصد ومتابعة التغيرات فى مساحة الأراضى الزراعية وتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالتعدى على الأرض الزراعية وعدم تصالح الدولة مع أصحاب هذه المخالفات .

٤. دعم المزارعين الذين ينتجون السلع الغذائية الأساسية والتي تشكل جزءاً كبيراً من فاتورة واردات الغذاء مثل الحبوب وبخاصة القمح .

٥. إعادة النظر في التركيب المحصولي المصري وفقا لإعتبارات الأمن الغذائي وفي ضوء محدودية الموارد المائية .

٥. التعاون مع دول حوض النيل لإقامة مشروعات مائية لإستقطاب الفواقد المائية وزيادة حصة مصر المائية ولضمان عدم قيام مشروعات علي روافد النهر من شأنها التأثير علي حصة مصر المائية والتي تمثل الأمن المائي لمصر .

المصادر والمراجع :

أولا المصادر :

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، سنوات متعددة.
٢. ـــــــــــــــــــــــــ، تطور حركة الانتاج والتجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية، سنوات متعددة.
٣. ـــــــــــــــــــــــــ، تطور حركة الانتاج والتجارة الخارجية لأهم السلع الصناعية، سنوات متعددة.
٤. ـــــــــــــــــــــــــ، نشرات التجارة الخارجية، سنوات من ٢٠٠٧إلي ٢٠١٢.
٥. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، سنوات متعددة.

ثانيا المراجع :

١. أعمال الملتقى الثقافى الثانى (١٩٩٤): الفجوة الغذائية والتركيب المحصولى، جماعة تحوتى للدراسات المصرية، القاهرة.
٢. توفيق، محمود (٢٠١١): الدولة فى عالم بلا حدود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣. ـــــــــــ، (٢٠٠٩): مصر وقضية المياه فى حوض النيل" قصة الصراع بين المنبع والمصب" مجلة المجمع العلمى ، المجلد ٨٤ ،القاهرة.
٤. رمضان، محمد عبد الغنى وآخرون(٢٠١١): مؤشر الغذاء المصري ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
٥. صادق، سيروان عارب (٢٠١٣): الإنعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الإقتصادية على الأمن الإقليمى لدول مجلس التعاون الخليج العربى- دراسة فى الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان.
٦. عبد السلام، محمد السيد (١٩٩٨): الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة ٢٣٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٧. عبيد، حسن أحمد وآخرين (٢٠٠٦): سياسات الأمن الغذائي في مصر، منتدي السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، الجيزة.
٨. عمارة، عزة إبراهيم وعباس، أشرف كمال(٢٠٠٩)، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ، ورقة مقدمة بعنوان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية فى ضوء أهم المتغيرات المعاصرة ، جامعة القاهرة، الجيزة.
٩. غانم، عادل محمد خليفه (١٩٩٧): قضية الأمن الغذائي في مصر دراسة تحليلية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
١٠. هاشم، عزيزة عبد الخالق (٢٠٠٣): الأمن الغذائى فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس.
١١. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة ، روما ، ٢٠١٣

12-The United Nations Development Programme(2009): Development Challenges for the Arab Region: Food Security and Agriculture, Volume 2, Regional Bureau for Arab States, Cairo, Egypt.

13- United nations development programme(2013): water governance in the Arab region managing scarcity and securing the future, new York.

14- The United Nations Development Programme and CAPMAS (2011): The Status of Food Security and Vulnerability in Egypt 2009, Part 1, United Nation.

15- المواقع الإلكترونية WWW.FAOSTAT.org .